



٢٠٢٤/٠٧/١٧

## اجتماع مجلس الوزراء

### برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء



وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه اليوم برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي على عدة قرارات، وهي:

١. وافق مجلس الوزراء على العرض المقدم من شركة "اميا باور" إحدى شركات مجموعة النويس الإماراتية للاستثمار، لتنفيذ مشروعات إضافية من الطاقات المتجددة، وذلك قبل صيف ٢٠٢٥.

وتضمنت المشروعات: إضافة قدرة ٥٠٠ ميغاوات طاقة شمسية بعد الانتهاء من مشروع أبيدوس طاقة شمسية الجاري الانتهاء منه بقدرة ٥٠٠ ميغاوات، هذا إلى جانب إضافة قدرات ١٥٠٠ ميغاوات (طاقة شمسية + طاقة رياح)، وربطها بالشبكة القومية للكهرباء بعد الانتهاء من (مشروع الطاقة الشمسية الإضافي بقدرة ١٠٠٠ ميغاوات + مشروع أمونت طاقة رياح الجاري تنفيذه بقدرة ٥٠٠ ميغاوات)، بالإضافة إلى نظام التخزين بالبطاريات.

وبذلك يصل إجمالي القدرات المخطط إضافتها من مشروعات شركة "اميا باور" قبل صيف ٢٠٢٥ إلى ٢٠٠٠ ميغاوات شاملاً نظام التخزين بالبطاريات.

٢. وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ الخاص بإنهاء المنازعات الضريبية.

ويأتي مشروع القانون في إطار جهود الحد من المنازعات الضريبية وسرعة تسويتها وتخفيف الأعباء المالية التي يتحملها ممولو الضرائب واستقرار أوضاعهم ومراكزهم الضريبية والمالية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العالم.

كما يأتي مشروع القانون استكمالاً للنهج الذي اتبعته وزارة المالية نحو إقرار سياسة ضريبية تحقق التوازن بين حقوق الخزانة العامة للدولة، وبين حقوق الممولين والمكلفين، وذلك بما يسهم في تحفيز الإنتاج وزيادة الاستثمارات.

ونص مشروع القانون على: "تجديد العمل بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية المعدل بالقوانين أرقام ١٤ لسنة ٢٠١٨، و ١٧٤ لسنة ٢٠١٨، و ١٦ لسنة ٢٠٢٠، و ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠، و ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ حتى نهاية شهر يناير ٢٠٢٥، لإتاحة الفرصة أمام الممولين والمكلفين بالتقدم بطلبات لإنهاء المنازعات الضريبية المنظورة أو المتداولة أمام لجان الطعن الضريبي والمحاكم على اختلاف درجاتها، كما تم النص على استمرار اللجان المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه في نظر الطلبات التي لم يُفصل فيها، كما تتولي الفصل في الطلبات الجديدة التي تقدم إليها وفقاً لأحكام هذا القانون حتى نهاية شهر يناير ٢٠٢٥".

٣. وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣، فيما يخص تشديد العقوبة المقررة للطمس المتعمد للوحات المعدنية.

ويأتي مشروع القانون بهدف تأثيم بعض الصور التي أظهر التطبيق العملي عدم مناسبة العقوبة المقررة لها، وتشديد بعض العقوبات التي توقع على المخالف.

ونص مشروع القانون على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من غير بيانات أو ألوان اللوحات المعدنية أو علاماتها التأمينية المقررة لمركبات النقل السريع، أو إخفاء أي منها سواء بطمسها أو الإضافة إليها أو بأية وسيلة أخرى، كما تسري العقوبة على جريمة عدم وضع مركبة النقل السريع للوحات المعدنية المنصرفة لها، أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة بها، أو الامتناع عن الإبلاغ عن فقد اللوحات المعدنية أو ردها.

وتضاعف العقوبة خلال سنة من تاريخ الحكم النهائي بالإدانة، فإذا عاد الجاني وارتكب ذات الجريمة مرة أخرى تكون العقوبة الحبس .

٤. وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اتفاق التمويل المقدم من بنك التنمية الإفريقي للمساهمة في تمويل المرحلة الأولى من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي في إطار دعم الموازنة العامة.

ويتمثل الهدف الإنمائي الشامل للبرنامج في زيادة تنمية القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال وتنويع مصادر النمو الأخضر.

٥. وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اكتتاب جمهورية مصر العربية بعدد ١٩٩١٧ سهماً في بنك التنمية الإفريقي بقيمة ١٧,٠٤ مليون دولار في إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم SRT.

وتأتي الموافقة في ضوء ما ترتبط به مصر من ارتباط وثيق وفاعل مع بنك التنمية الإفريقي، لا سيما فيما يتعلق بجانب الاستثمارات، حيث تشهد محافظة استثمارات البنك في مصر وضعاً متميزاً يتسق مع مكانة ووضع مصر في البنك .

٦. وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتخصيص عدد من قطع الأراضي من المساحات المملوكة للدولة ملكية خاصة ناحية محافظة شمال سيناء لصالح الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة، وذلك لاستخدامها في إقامة مناطق لوجستية، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بجعل مصر مركزاً عالمياً للتجارة واللوجستيات، وتتضمن القطع: أرض بمساحة ٥٩٩٨,٨١ فدان ناحية رفح، وأرض بمساحة ٥١٢٢,٠٧ فدان ناحية العوجة، وأرض بمساحة ٦٠٢٦,٢٨ فدان ناحية الحسنة، وقطعة أرض بمساحة ٦٠٠٠,٥٥ فدان بناحية بئر العبد.

٧. وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن تخصيص مساحة ٢,٦٥ فدان تعادل ١١١٤٢ م<sup>٢</sup> من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ناحية حاجر العضايمة بمركز إسنا، لصالح محافظة الأقصر كمنفعة عامة لاستخدامها في إقامة جبانات للمسلمين.

٨. وافق مجلس الوزراء - من حيث المبدأ - على مشروع قرار بشأن الترخيص لوزير المالية بإصدار عملات تذكارية غير متداولة من الفضة، بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور مائة عام على تأسيس النادي الإسماعيلي، مع التأكيد على مراجعة الملاحظات التي تم إبدائها على التصميم.

٩. وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بشأن الترخيص لوزير المالية بإصدار عملات تذكارية غير متداولة من الفضة، بمناسبة مرور ٧٠ عامًا على إنشاء معهد الدراسات القبطية.

١٠. وافق مجلس الوزراء على الطلب المقدم من وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بشأن توجيه السلطة المختصة بالجهات الإدارية بمفهومها المحدد بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة بإعمال سلطتها التقديرية المقررة قانونًا، وذلك بالنظر في مد مدة تنفيذ كافة التعاقدات للمدة التي يجري تحديدها بكل جهة حسب ظروف كل حالة على حدة، وذلك دون فرض فوائد أو غرامات أو مقابل تأخير بحد أقصى ستة أشهر.

ويأتي هذا القرار تحقيقاً لمزيد من الدعم الموجه إلى كافة أطراف مجتمع الأعمال في مواجهة الآثار السلبية المترتبة على تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب على قطاع غزة، وتوترات الملاحة البحرية المارة بالبحر الأحمر.

١١. أحيط مجلس الوزراء بموافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الطلبات المتعلقة بتخصيص أراض لبعض الشركات بنظام البيع بالدولار الأمريكي من خارج البلاد، بمساحات متنوعة في مدن منها، حدائق أكتوبر، وبرج العرب الجديدة، والعبور الجديدة، وحدائق العاصمة، وسوهاج الجديدة، والشروق، و٦ أكتوبر الجديدة، والمنيا الجديدة، وأسيوط الجديدة، والعبور، وبدر، و١٥ مايو، والسادات، ودمياط الجديدة، والعاشر من رمضان، والشيخ زايد، و٦ أكتوبر، والقاهرة الجديدة، وذلك لتنفيذ العديد من الأنشطة التجارية، والعمرانية المتكاملة، والإدارية، والصناعية، والسكنية، والتعليمية .

١٢. اعتمد مجلس الوزراء موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على استمرار سريان بعض الحوافز والتيسيرات السابق صدورها بقرارات مجلس إدارة الهيئة، وذلك لمدة عام آخر، بذات الشروط والضوابط.

وتضمنت الحوافز والتيسيرات السماح بزيادة معامل الاستغلال لقطع الأراضي بأنشطة (عمراني متكامل/ عمراني استثماري/ عمراني مختلط/ خدمي)، وكذا السماح باستغلال كامل المسطحات البنائية المسموح بها لخدمات المشروع وزيادة نسبة أراضي الخدمات بالمشروع العمراني المتكامل، هذا إلى جانب زيادة مدة تنفيذ كافة المشروعات الخدمية والاستثمارية والعمرانية بنسبة (٢٠٪) من المدد الواردة بالتعاقد (أصلية + إضافية) للمشروعات التي ما زالت في مدة التنفيذ، أما المشروعات التي تم أو يتم منحها مهلة بمقابل مادي فيتم زيادة نسبة الـ ٢٠٪ من المدة المذكورة بالتعاقد (أصلية+ إضافية) بالإضافة إلى المدة التي تم شراؤها بمقابل مادي.

كما تضمنت الحوافز والتيسيرات اعتبار الوصول لنسبة انجاز ٨٠٪ لكافة المشروعات الخدمية والاستثمارية والعمرانية تنفيذًا للمشروع، والإعفاء الكامل من قيمة العلاوات المطلوبة لتطبيق نظام الحجم لكافة الأراضي الخدمية والاستثمارية.

١٣. وافق مجلس الوزراء على تصرف محافظ بورسعيد بنظام الترخيص بالانتفاع في سوق الخضار والفاكهة بمنطقة القنال الداخلي بحي العرب بالمحافظة، وذلك لإحدي الشركات المتخصصة في هذا المجال.

١٤. أحيط مجلس الوزراء بملخص الدراسة الإكتوارية لفحص المركز المالي والإكتواري لنظام التأمين الصحي الشامل ٢٠٢٢.

١٥. وافق مجلس الوزراء على مد البرنامج الزمني للانتهاء من الأعمال الإنشائية لمشروع شركة "إس إي وايرنج سيستمز إيجيبت"، الحاصل على الرخصة الذهبية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩٧ لسنة ٢٠٢٢، ليصبح في أغسطس ٢٠٢٤.

١٦. استعرض مجلس الوزراء التقرير نصف السنوي لأعمال الهيئة العامة للرعاية الصحية، وذلك عن الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٢٣، وما قدمته الهيئة من خدمات صحية وعلاجية والموقف المالي لها خلال تلك الفترة.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي عدد المسجلين بمنظومة التأمين الصحي الشامل وصل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٤,٩٥٩,٦١٧ منتفع، في محافظات المرحلة الأولى الست (بورسعيد - الأقصر - الإسماعيلية - جنوب سيناء - السويس- أسوان)، وتجاوز عدد المسجلين نسبة ٨٠٪ من إجمالي عدد السكان بتلك المحافظات.

ونوه التقرير إلى أن إجمالي الخدمات الصحية المقدمة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، وصل إلى ٣٤,٤ مليون خدمة، كما تم تقديم ١٤,٧ مليون خدمة رعاية أولية، و ١٤,٢ مليون خدمات تتعلق بالفحوصات الطبية.

كما أشار التقرير إلى أنه تم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من تطبيق الحوكمة الإكلينيكية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والتي تضمنت تنفيذ الخطة الموضوعية لتدريب جميع مقدمي الخدمة الصحية على معايير التسجيل الطبي السليم، والتكويد الدولي للتشخيصات، والتدخلات الجراحية .

ونوه التقرير أيضا إلى أنه تم تشغيل عدد ١٠٧ منشآت جديدة خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٢٣، في ٤ محافظات (الإسماعيلية - السويس- جنوب سيناء- أسوان)، ليصبح بذلك إجمالي عدد منشآت الرعاية الأولية ٢٨٠ منشأة في محافظات المرحلة الأولى، كما تم تطوير ملف الفحص الشامل، وذلك بما يسهم في إتاحة الوصول لكافة المنتفعين المسجلين على منظومة التأمين الصحي الشامل، حتى من غير المترددين على المنشآت، كما تم استحداث غرف مشورة نفسية في عدد ٢٠٤ منشآت، وعدد ١٠٢ عيادة من العيادات التخصصية الجديدة في عدد من مراكز طب الأسرة، وكذا تم زيادة حزمة الخدمات المقدمة في غرف الطوارئ لتشمل خدمات الغرز الجراحية، والغيار على الجروح، والتعامل مع حالات طوارئ الباطنة والجراحة، والاسعافات الأولية للحوادث والجلطات القلبية والدماغية.

وفيما يتعلق بملف الإحالة، تم تحديث سياسات الإحالة وخطوط السير الخاصة بها وتفعيل خرائط الربط الخدمية حسب البعد الجغرافي وأنواع العيادات التخصصية المتوافرة، كما تم تفعيل مختلف خدمات ووسائل تنظيم الأسرة في المنشآت، وتدريب ٥١٨ طبيبا، و ٢٣٢ من التمريض على أعمال تنظيم الأسرة والمشورة بالتنسيق مع قطاع تنظيم الأسرة بوزارة الصحة، والبدء في التدريب على برنامج "IMCI" الخاص بالأطفال حتى عمر ٥ سنوات.

وتطرق التقرير إلى الخدمات المقدمة فيما يتعلق بالفحص المدرسي لطلاب المدارس، والتطوير المستمر لخدمات الزيارات المنزلية، فضلا عن تفعيل مكاتب كبار السن، والغرف الخاصة بالمبادرات الرئاسية في كافة منشآت الرعاية الأولية.

وفصل التقرير ما تم إنجازه من خدمات صحية في إطار إدارة الرعاية الثانوية والثالثية بمختلف محافظات المرحلة الأولى، وكذا إنجازات اللجان الطبية والعلاجية، وفيما يتعلق بإنجازات الإدارة الهندسية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، فقد تم توريد عدد ٥٦٩ جهازا طبيا منها ١٢ جهازا استراتيجيا، وتنفيذ الصيانات الدورية لنحو ٢٣ ألف جهاز، هذا إلى جانب تشغيل المنشآت المنضمة حديثاً بأسوان والسويس.

ونوه التقرير إلى ما قامت به إدارة الإمداد من متابعة مستمرة ودقيقة لمختلف عمليات التوريد للأصناف، بما يسهم في تقديم أفضل خدمة طبية متاحة تلبية لاحتياجات المرضى، وبما يضمن توفير مختلف الأدوية والمستلزمات والمهمات والتجهيزات المطلوبة